الصفات الممنوعة من الصرف لعلتين

أ. م. د. خولة محمود فيصل **السيد خضير حسين**
جامعة تكريت – كلية التربية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد سيد السادات ومنبع الكرامات وباب الهدايات وكنز العنايات ومظهر السعادات، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم في كل الحالات أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

وبعد :

كثيراً ما ترد لمسامعنا ألفاظ ممنوعة من الصرف ويتساءل الكثير عن عللها، ولعل سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو أنه عُرِضت علينا جملة ((مررتُ بأحمدَ يا هذا وأحمدٍ آخرُ)) حيث قيل لماذا وردت كلمة (أحمد) مرة غير مصروفة ومرة اخرى مصروفة فلذلك اردنا ان نقف عند هذه المسألة وتُغنيها بالدراسة والبحث.

أما بالنسبة لتوزيع مادة البحث، فقد تم تقسيمه على أربعة مباحث : المبحث الأول يمثل الأصل حيث يتفرع منه موضوع البحث الذي خُصص لتعريف الاسم الممنوع من الصرف وعلة منعه وسبب جره بالفتحة.

أما المبحث الثاني فشمل العلة الاولى من علل منع الصفات من الصرف وهي الصفة ووزن الفعل وما يجب توافره من شروط لكي تُمنع هذه الصفات من الصرف، وأشرنا الى خلاف النحويين في اعراب هذه الصفات عند تنكيرها وما لو سُمِّي بها رجل.

وتضمن المبحث الثالث العلة الثانية وهي ما كان مزيداً بالألف والنون من الصفات وما يجب توافره من شروط لهذه العلة.

أمّا المبحث الرابع فقد تضمن العلة الثالثة وهي الصفة والعدل، وتم إفراد موضوع خاص بلفظة (أُخر) ورأي النحاة فيها والأصل الذي عُدلت منه.

المبحث الأول

حد ما لا ينصرف

قال الفاكهي : ((حد ما لا ينصرف من الاسماء : هو كل اسم معرب قد شابه الفعلَ بوجود علتين لمنع الصرف))[١].

وهذا لا يبعد عما ذكره ابن الحاجب، حيث قال : هو الاسم المعرب الذي فيه علتان من العلل التسع أو فيه واحدة منها تقوم مقام العلتين في الثقل وعدم التصرف[٢].

ونجد السيوطي يوجز في تعريف ما لا ينصرف ويصفه بقوله : ((هو المسلوب منه التنوين والجر معاً))[٣].

علة منع الاسم من الصرف

اختلف النحاة في تحديد علة منع الاسم من الصرف، فذهبوا في تفسير ذلك مذاهب متعددة منها :

(١) لشبه الفعل، وهذا ما ذهب اليه اكثر النحاة كسيبويه والمبرد الذي قال : ((اعلم أن كل ما لا ينصرف مُضَارِعٌ به الفعل، وانما تأويلُ قولنا : لا ينصرف. أي : لا يدخله خفضٌ ولا تنوين؛ لأن الأفعال لا تخفض ولا تُنوَّن. فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك. وشبهه بها يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، بأي ذين أشبهها وجب أن يترك صرفُه))[٤].

وابن السراج الذي قال : ((وانما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل))[٥].

وقد أوضح الزجاج ذلك بطريقة رياضية، استنتج من خلالها سبب منع الاسم من الصرف فقال : ((إن ما لا ينصرف فرع في الاسماء، كما أنَّ الأفعال فرع في الأسماء، لأن الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل))[٦].

ووافقهم ابن يعيش مبيناً ان سبب هذه المشابهة هي ثقل الأفعال. ولكي لا يذهب ذاهب فيقول : ان كثيراً من الاسماء لم تشبه أوزان الفعل أو معانيه، فمن أي جانب جاءت هذه المشابهة للفعل؟. فللرد على ذلك نقول : احترازاً أنها أشبهت الفعل من حيث الثقل، وهذا ما فصَّله ابن يعيش حيث قال :

((فإن مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف بالفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل))[٧].

(٢) لئلا يتوهم أن الاسم غير المنصرف مضاف الى ياء المتكلم وحذفت هذه الياء واجتزئ بالكسر[٨].

(٣) لئلا يتوهم أن الاسم غير المنصرف مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو مع الألف واللام أو الاضافة[٩].

وهناك اسباب تمنع الاسم من الصرف فذهب النحاة الى أن الاسماء اذا أشبهت الأفعال فقد منعت الصرف معللين ذلك، بأن الاسماء لما كانت خفيفة زادتها الحركات ثقلاً وتصرَّفت بالوجوه الإعرابية. فما أشبه من هذه الأسماء الحروفَ فقد بُنيَ، وما أشبه من هذه الأسماءِ الأفعالَ فقد حُكِم عليها بحكم الفعل، وأعربت بالرفع والنصب، ومنعت الجر والتنوين لأن الأفعال لا تجر ولا تُنَّون وإنما تُرفع وتُنصب. وهذه الأسماء أشبهت الفعل من وجهين. وكل ما أشبه شيئاً من وجهين دخل في بابه وجرت عليه أحكامه.

ووجه الشبه بين هذه الأسماء غير المتصرفة وبين الفعل. أن الفعلَ فرعٌ على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الأفعال أحداث على الأسماء والحدث فرعٌ على مُحدثه، فمن ذلك؛ أن الأفعال فرعٌ على الأسماء.

والثاني : أن الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم بلا اسم، والذي لا يستقيم إلا بغيره وجب أن يكون تبعاً له وفرعاً عليه. فإذا صحت فرعية الفعل بهاتين العلتين وجب أن يكون كل شيء دخلت عليه علتان فرعيتان قد أشبه الفعل بهاتين العلتين، ومنع الصرف، ولم يدخله من الإعراب إلا ما دخل على الفعل[١٠].

علة حمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف

ذكر الزجاج أن الفتحة علامة لبناء الإسم، لأنه عندما أشبه الفعل في الثقل لم يتمكن أن يدخله إعراب، كما لا يدخل الفعل إعراب، قال : ((جعل المخفوض فيه مفتوحاً الفتح فيه بناء إذ لم يتمكن أن يدخله إعراب كما لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من

الكسر بناءُ الفتح كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الإسمُ الفعلَ منع ما لا يدخل الفعل))[١١].

أما أبو البركات الأنباري فقد علل سبب جر ما لا ينصرف بالفتحة بدل الكسرة لوجود مشابهة بين الاثين ولذلك حمل الجر على النصب في التثنية وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم، حيث قال : ((فإن قِيل : فلِمَ حُمِل الجر على النصب فيما لا ينصرف؟ قيل : لأن بين الجر والنصب مشابهة؛ ولهذا حُمِل الجر على النصب في التثنية، وجمع المذكر، والمؤنث السالم، فلما حُمل الجر على النصب في تلك المواضع فكذلك يُحمَل الجر على النصب ههنا))[١٢].

المبحث الثاني

علل منع الصفات من الصرف

الصفة ووزن الفعل

ما كان نعتاً على وزن أفعل

فشرط الوصف الذي لا ينصرف أن يكون في الأصل قد وُضِع لشيء معين نحو : أجدل وأفعى وأخيل. فالأجدل : هو الصقر، والأفعى : اسم للحية، والأخيل اسم لطائر فيه خيلان.

قال سيبويه : ((وذلك أجدل، وأخيل وأفعى، فأجود ذلك أن يكون هذا النحو إسماً، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأن الجدل : شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد. وأما أخيل فجعلوه من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.

وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر))[١٣].

وقد ذكر ابن الحاجب علة الوصف وشرطه لمنع الصرف هو أن يكون أصلاً ولا تضرَّه الغلبة ولذلك صُرِفت أربع في قولنا : مررت بنساءٍ أربعٍ ولم تصرف أسود في قولنا : مررت برجل أسودَ[١٤].

لكن الرضي يميل إلى أن الوصف العارض يمنع الاسم من الصرف فهو يقول:

((وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف))[١٥].

ورجَّح أن يكون سبب صرف ((أربع)) في قولنا : مررت بنساءٍ أربعٍ هو عدم شرط وزن الفعل أي عدم قبوله التاء نحو ((أربعة)) وليس لعدم شرط الوصف.

وعلل د. فاضل السامرائي منع الصرف بالثقل. فإذا اقترن بالصفة ما يقللها في كلامنا كانت ثقيلة فمُنِعَت الصرف وحُرِمت التنوين، مثل (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، و(فعلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى)، لأن الأصل في الصفات أن تؤنث بالتاء مثل : عالم وعالمة، وكبير وكبيرة. فعند خروج هذه الصفات عن الأصل قلَّت في الاستعمال ودل ذلك على ثقلها فمُنِعت التنوين، لذلك ما كان داخلاً في الكثرة صرف نحو : أرملٌ وأرملةٌ، وفعلان إذا أُنِّث بزيادة التاء صُرِف نحو عريان وعريانةٌ وذلك لدخول هذه الصفات في الشيء العام الكثير[١٦].

خلاف النحويين في إعراب ما لحقته تاء التأنيث

لقد اختلف النحاة في إعراب الصفات الأصلية التي على وزن (أفعل) فيما إذا لحقتها تاء التأنيث نحو : أرملة وغيرها من الصفات الى مذهبين :

(١) المذهب الأول، صرف الاسم وهو مذهب الجمهور.

(٢) المذهب الثاني، منع الاسم من الصرف، وهذا هو مذهب الأخفش أي يكون كأحمر[١٧].

خلاف النحاة في إعراب الصفات عند تنكيرها

اختلف النحاة في إعراب الصفات إذا جاءت مُنكَّرة. أتبقى ممنوعة من الصرف أم تصرف.

(١) مذهب الخليل وسيبويه : أن الاسم يبقى ممنوعاً من الصرف، وقد ذكر سيبويه قول الخليل وهو ((اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهبُ وأعلمُ))[١٨].

معللاً ذلك بقوله : ((لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه..))[١٩].

فرأي الخليل وسيبويه واضح، فهما يمنعان صرف الصفة معرفة كانت أو نكرة، وان المانع من الصرف في حال التعريف يختلف عنه حال التنكير، فالمانع في حال التعريف هو الصفة ووزن الفعل. أما في حال التنكير فالمانع من الصرف هو شبهه بحاله قبل التسمية.

وتابع المبرد سيبويه في رأيه، فذهب إلى أن هذه الصفات غير منصرفة لا في معرفة ولا في نكرة، قال : ((اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث... فإنه ينصرف في النكرة، إلا خمسة أشياء، فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة فمنها : ما كان من أفعل صفة نحو : أخضر وأحمر))[٢٠].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الصفات تكون منصرفة عند تنكيرها معللاً ذلك أن الصفة في حالة التسمية قائلاً : ((فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل... فإذا نُكِّر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فانصرف))[٢١].

وقد اختار ابن يعيش مذهب الأخفش حيث قال : ((وأرى القياس ما قاله أبو الحسن))[٢٢].

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن ما كان أوله ألف مثل : أزهر وأحمر لم ينصرف معرفة ولا نكرة، لأنه إذا كان معرفة فقد اجتمعت في الاسم علتان، الأُولى التعريف والثانية وزن الفعل، وإذا كان نكرة اجتمعت في علتان أيضاً الوصف ووزن الفعل[٢٣]. وأجمع النحويون إلا الأخفش على أنه لا يتصدق وحجه الجمهور ((أن ذلك وُضِعَ في الأصل وضعاً وهو نكرة، وإذا سُمِّي به عُرِّف ثم نُكِّر بعده فقد عاد بالتنكير إلى أولى أحواله، وإن لم يعد إلى الوصف فكأنه عاد إليه لأن وصفه في الأصل للتنكير الذي

يكون مضافاً للوصفية))[٢٤]. ونقل الخطيب قول الأخفش إذ قال ((وحجة الأخفش أنه إذا كان وصفاً ففيه سببان : الوصف وبناء الفعل الذي يخصه، وإذا سميت به وكان معرفة اجتمع فيه سببان : التعريف ووزن الفعل، وإذا نُكِّرَ لم يبقَ فيه إلا سبب واحد، والسبب الواحد لا يمنع الصرف))[٢٥].

رأي النحويين في إعراب هذه الصفات إذا صُغِّرت

ذهب سيبويه إلى أن هذه الأسماء إذا صُغِّرت بقيت على حالها قبل التصغير فمنعتْ من الصرف، حيث قال :

((فإذا صغَّرت قلت : أُخيضرُ، وأُحيمرُ، فهو حاله قبل تحقيره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل [ما أُميلحَ زيداً، كما أشبه أحمر وأذهب]))[٢٦].

فسيبويه بنى هذه القاعدة على أساس وجود فعل مشابه له في الصيغة فهو قد رأى أن علة منع هذه الصفات من الصرف كونها مشابهة لوزن الفعل. لذلك لم يؤثر فيها التصغير لبقاء هذه العلة.

وذهب ابن يعيش هذا المذهب حيث قال : ((وكذلك لو صغَّرته لكان غير منصرف أيضاً، لأن هذا الفعل قد صُغِّر في التعجب. قال الشاعر :

يا ما أميلح غزلانه شدَنَّه لنا من هؤليَّاء بين الضالِ والسُّمرِ))[٢٧]

أفعل إذا سمي به رجل

١. رأي الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سمَّيت بها رجلاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة حيث قال : ((جاءني أحمرُ يا هذا وأحمرُ آخرُ))[٢٨].

وذكر سيبويه عن الخليل أن سبب ذلك هو كون الأصل لهذا الإسم هو عدم الصرف فقال : ((لأن أول أحواله النكرة نحو : مررت برجلٍ أحمرَ))[٢٩].

وقد اختار الزجاج قول سيبويه وبين أن كلمة ((أحمر)) إنما سمي بها بصفة غلبت عليه، وهذه الصفة غير مصروفة في النكرة والمعرفة كما مثل ذلك سيبويه

والخليل... فقد رددته الى حال كان فيها لا ينصرف، وتلك الحال صفة له فهذا لا ينبغي أن ينصرف البتة))[٣٠].

وذهب الصيمري مذهب سيبويه إلى أن ما كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك مثل أحمر وأسود، وإنما لم ينصرف في النكرة لاجتماع الصفة ووزن الفعل، واذا سمَّيت به ثم نكَّرته فسيبويه لا يصرفه، لأنك عند تنكيره قد رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية[٣١].

٢. رأي الأخفش ومن وافقه : ذهب الأخفش إلى أن الصفة إذا سُمِّي بها رجل نحو ((أحمر)) لم يَنصرف في المعرفة بل ينصرف في النكرة، فيقال : مررت بأحمرَ يا هذا وأحمرٍ آخر. وعلة ذلك أنه قد صار بمنزلة الاسم الممنوع من الصرف فيصرف في النكرة كما يصرف الاسم مثل أحمد حسب هذا الرأي[٣٢].

وقال الصيمري : ((وأما الأخفش : فيصرفه؛ لأنك قد نقلته بالتسمية عن حال الصفة فإذا نكَّرته لم تبق فيه الا علة واحدة وهي وزن الفعل، فيُصرَف عنده لذلك))[٣٣].

ووافق المبرد مذهب الأخفش، ورأى أنه إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نُكر صُرف. وسبب امتناعه من الصرف في النكرة لأنه نعت. فإذا سُمّي به فقد أزيل عنه باب النعت، فأصبح بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً. قال المبرد : ((ولا أراه يجوز في القياس غيره))[٣٤].

ما جاء على وزن أفعل وكان اسماً

ذهب أكثر النحاة الى القول بعدم صرف مثل هذه الأسماء مراعاة لأصل الاسم مع عدم مراعاة الاسمية العارضة، وقد بين سيبويه ذلك فقال :

((وأما أدهم – إذا عنيت القيد– والأسود– إذا عنيت الحية – وأرقم – إذا عنيت الحية – فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ولم تختلف في ذلك العرب))[٣٥].

فسيبويه ينص على أن العرب اتفقت جميعاً على عدم صرف هذه الأسماء، وألحظ من النص أن هناك من ينكر عليه هذا التعميم. إذ قال : ((فإن قال قائل : أصرفُ هذا لأني أقول : أداهم، وأراقم، فأنت تقول : الأبطح والأباطح وأجادع وأبارق...))[٣٦].

ثم بين أن هذه الأسماء إنما هي في الأصل صفة لكنها لكثرة استعمالها استعمال الأسماء، جُعِلت مواقع الأسماء، فقال : ((إنما الأبرق، صفة وإنما قيل أبرق لأن فيه حمرةً وبياضاً وسواداً... ولكن الصفة ربما كثُرت في كلامهم واستُعمِلت واوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء كما يقولون : الأبغث، فهو صفة جُعِل إسماً، وإنما هو لون، ومما يقوي أنه صفة قولهم : بطحاء وجرعاء وبرقاء، فجاء مؤنثه كمؤنث أحمر))[٣٧].

وقد ذكر السيوطي ما أصله الوصفية واستعمل اسماً كأبطح : وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع : وهو ما استوى من الأمكنة، وأبرق : وهو المكان ذو اللونين فقال : ((الأكثر منعه اعتباراً بأصله، ولا يعتد بالعارض، وشذ صرفه إلغاءً للأصل وإعتداداً بالعارض))[٣٨].

وذهب الدكتور عباس حسن إلى جواز صرف مثل هذه الأسماء لكنه مع ذلك يُرجِّح عدم الصرف على الصرف حيث قال : ((وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسمية، ولكن الاقتصار على الرأي الأول [يعني عدم الصرف] أنسب))[٣٩].

رأي النحاة في ((ما كان من أفعل نعتاً واسماً))

ما جاء على هذا الوزن وهو صفة بعض اللغات واسم في اكثر الكلام مثل أجدل للصقر وأفعى للحية وأخيل، فقد رأى سيبويه أن هذه الأجود فيها أن تكون أسماءً وقد جعلها بعضهم صفات، معللاً ذلك على رأي من يراها صفات أن أجدل مأخوذ من الجدل وهو شدة الخلق، فصار أجدل عند هؤلاء بمنزلة شديد. وكذلك أفعى، كأنه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر، وكذا أخيل جعلوه من الخيلان للونه، فهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء تخالف لون بقية الريش[٤٠].

وذهب المبرد إلى أن أجدل وأخيل الأجود فيهما أن يكونا اسمين، لأن الأجدل إنما يدل على الصقر بعينه، والأخيل أيضاً اسم طائر وكذلك أفعى. وقال أجود القولين

(أجودهما : أن تكون أسماءً منصرفة في النكرة لأنها – وإن كان أصلها ما ذكرنا– فإنما تدل على ذات شيءٍ بعينه))[٤١].

وذكر ابن عقيل أن الألفاظ أجدل وأخيل وأفعى ليست بصفات وينبغي ألا تمنع من الصرف، ومن منعها فقد تخيل فيها الوصف. فتخيل في أجدل معنى القوة، لأنه من الجدل. وفي أخيل معنى التخيل، وفي أفعى تخيل معنى الخبث فمن منع صرفها منعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة، ولكن الغالب فيها الصرف لأن الوصفية ليست محققة فيها[٤٢].

أما السيوطي فذهب إلى أن أجدل وأخيل وأفعى هي أسماء وليست صفات فأكثر العرب على صرفها وبعضهم يمنعها من الصرف للوصفية. لأن في أجدل معنى القوة وأخيل من الخيلان. وأفعى للخبث المنكر.

أما أبطح وأجرع وأبرق فأصلها الوصفية واستعملت استعمال الأسماء فالأكثر منعها اعتباراً بأصلها ولا يعتد بالعارض وشذ صرفها إلغاءاً للأصل وإعتداداً بالعارض[٤٣].

المبحث الثالث

الصفة وزيادة الألف والنون

صيغة فعلان

ما كان على وزن (فعلان) من الصفات الذي مؤنثه (فعلى) فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو : عطشان وسكران وشبههما، وقد بين ذلك سيبويه بقوله : ((لأنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر...))[٤٤].

وذهب ابن الحاجب إلى أن الألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث أي كونهما زائدتين في آخر الاسم تمنعان الاسم من الصرف بشرط أن يكون الإسم صفة على زنة فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى وعطشان عطشى، وإن كان مما جاء فيه فعلانة صرفته لأنه لم يمتنع من دخول تاء التأنيث نحو ندمان للمذكر وللمؤنث ندمانة[٤٥].

ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلاَّ في فَعْلان. وقد اشترط بعض النحاة شروطاً في مثل هذهِ الصيغة وهذه الشروط هي :

١. أن تكون الصفة أصلية وإذا لم تكن أصليةفإنه لا يمنع من الصرف نحو : ((هذا قلبٌ صفوانٌ بمعنى قاسٍ))[٤٦].
٢. ألاّ تلحقها تاء التأنيث، وذلك نحو : سكران فإننا لا نقول لمؤنثه سكرانة وإنما نقول : سكرى. فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليه ضارع التأنيث ولذلك فهو غير مصروف[٤٧].

أما ما تلحقه تاء التأنيث كسيفان للرجل الطويل وسيفانة للمرأة الطويلة وغيرها من الصفات، فإنها لا خلاف في صرفها[٤٨].

وقد ذهب ابراهيم مصطفى في الصفة المزيدة ألفاً ونوناً مذهباً غريباً حيث قالَ : ((أما زيادة الألف والنون فقد اشتُرط في منعها من الصرف شروطٌ منها : أن تكون في زنة (فعلان) مذكر (فعلى) وألا يكون مؤنثها على فعلانة. وبعض العرب وهم بنو أسد يُجيزون أن يكون لكل (فعلان) مؤنث على (فعلانة) فهي على هذا جائزة التنوين أبداً وإنما يحذف تنوينها أحياناً وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون))[٤٩].

ما كان على وزن فعلان مما لا مؤنث له

وردت بعض الألفاظ على وزن فعلان مما لازمت التذكير وذلك نحو : لحيان، رحمان فهذه صفات خاصة بالمذكر ولا يجوز أن نصف بها الأنثى[٥٠].

ذكر ابن الحاجب أن الصفة إذا لم يأت منها وزن فعلى في المؤنث نحو : سكران، سكرى. ولا فعلانة نحو : ندمان، ندمانة، فقد اختلف فيها النحاة، منهم من لم يصرف وهم الأكثر. نظراً إلى امتناع دخول التاء، ومنهم من يصرف نظراً إلى أنه من قياس فعلانة، لامتناع مجيء فعلى في المؤنث وذلك قولك : ((اللهُ رحمنٌ رحيمٌ))[٥١].

وذهب السيوطي إلى أن النحاة انقسموا في إعراب هذه الصفات إلى قسمين :

القسم الأول يصرف هذه الصفات لفقد (فعلى) فيه إذ لا مؤنث له لأن شرط منع الصرف عندهم فيما كان على زنة (فعلان) أن لا يكون له مؤنث من لفظه على زنة

(فعلانـة) نحـو : نـدمان – ندمانـة. سـواء وجـد لـه مؤنـث علـى (فعلـى) نحـو (سـكرى) أم لا[٥٢].

القسم الثاني قال يمنـع صـرف هذه الصفات علـى أسـاس وجود (فعلـى) ((تقديراً، وذلك أنَّ معناهُ غير لائقٍ بمؤنث فلو فُرِض صَرف العادة بوجود معناه للمرأة لكان إلحاقه بباب (سكران) أولى من إلحاقه بباب (سيفان).))[٥٣].

علة منع الألف والنون الصرف

ذهب السيوطي إلـى أن علـة منـع الألـف والنـون الصـرف لشبههما بـألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث نحو : سكرى، وغضبى.وقيل أن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث مستدلاً بقول العرب في النسب إلى صنعاء وبهراء. صنعاني وبهراني.

أو أن العلـة فـي ذلـك كـون الألـف والنـون زائـدتين لا تلحقهمـا الهـاء مـن غيـر ملاحظة الشبه بألف التأنيث وهذا عند الكوفيين[٥٤].

المبحث الرابع

الصفة والعدل

قال ابن السراج : ((ومعنى العدل : أن يشتق من الاسم النكرة الشائع إسمٌ ويُغيّر بناؤه، لإزالة معنى الى معنى... فمثنى وثُلاث ورُباع وأُحاد، فهذا عُدِل لفظه ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعُدِل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أُحاد عدل عن لفظ واحد إلى لفظ أُحاد، وعن معنى واحد الى معنى واحد واحد))[٥٥].

ويذكر سيبويه رأي الخليل في هذهِ الألفاظ المعدولة فيقول :

((وسألته عند أُحاد وثُناء ومثنى وثُلاث ورُباع، فقال : هو بمنزلة أُخَر إنما حَدُّهُ : واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه. فتُرِك صرفُهُ.

قلتُ : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة))[٥٦].

وقد اختلف النحاة في هذه الألفاظ المعدولة أتقتصر على الأربعة أم تزاد إلى العشرة؟

نلحظ أن المبرد يطلق هذه الألفاظ حتى تصل إلى العشرة، حيث قال : ((ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع، وكذلك ما بعده... وإن شئت جعلت مكان مثنى ثُناء يا فتى حتى يكون على وزن رُباع وثُلاث، وكذلك أُحاد، وإن شئت قلت : موحد، كما قلت مثنى))[٥٧].

فكلامه يدل على أن يطلق وزن فُعال إلى العشرة. فقوله : وكذلك ما بعده. فظاهر هذه العبارة يعني أن المبرد يقيس على فُعال وفُعل إلى العشرة.

وهذا ابن جني يقول : ((ألا ترى أن فُعالاً أيضاً مثال قد يؤلِف العدل؛ نحو أُحاد، وثُناء، وثُلاث، ورُباع. وكذلك إلى عُشار قال :

ولم يَسْتَرِيثوك حتى عَلَوْ تَ فوق الرجالِ خِصالاً عُشارا))[٥٨]

فنرى ابن جني يقيس على فُعال إلى العشرة فهو قد ذهب مذهب المبرد.

نلحظ من هذا أن بعض النحاة أجازوا أن يقال : سُداس ومسدس، وسُباع ومسبع وثُمان ومثمن وتُساع ومتسع والمبرد يقول عُشار ومعشر. وهذا مذهب الكوفيين. وقد بين الزجاج أن العرب لم تستعمل هذه الألفاظ وإنما عدلت أسماء العدد إلى العشرة قياساً على مثنى وأُحاد وإن لم تكن بنفس الدرجة في الاستعمال حيث يقول : ((ولكن مثنى وموحد لم يجيء في مثل معشر تريد به عُشار. وكذلك متسع يراد به تُساع))[٥٩].

وقال أبو عبيدة : ((ولا تجاوز العرب رُباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال : فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عُشارا))[٦٠].

وقال السيوطي : ((وحكى أبو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني، موحد إلى معشر. وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل، ويعقوب بن السكيت : أُحاد إلى عُشار قال : ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز : لا نعلمهم قالوا فوق رُباع. فمن علم حجة عليه.

ومما ورد في سداس قول الشاعر :

ضَرَبتَ خُماسَ ضربةَ عَبْشَمِيٍ أدار سُداسَ أن لا يستقيما

قال : وأنشد خلف الأحمر أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أُحاد إلى عُشار))[٦١].

وذهب السيوطي إلى أن ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ومَفعَلٍ المسموع فيها هي أُحاد وموحد وثُناء ومَثنى، وثُلاثُ ومثلث ورُباع ومَربع وخُماس ومخمس وعُشار ومعشر.

وقد اختلف في الأعداد الباقية هل تُقاس على الأعداد المذكورة فيقال سُداس ومَسْدس، وسُباع ومسبع، وثُمان ومثمن وتُساع ومَتسع، أم لا يُقاس عليها ؟

وقد ذهب النحاة إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : لا يجوز إلاَّ الألفاظ المسموعة وذلك لو جاز لأحدثنا لفظاً لم تتكلم به العرب وعلى هذا المذهب البصريون.

المذهب الثاني : وعليه الكوفيون والزجاج وهو الجواز لوضوح طريق القياس عليه. ويبدو لنا أن المبرد أيضاً تابع الكوفيين حيث قال : وثلاث ورباع وما بعده إلى عُشار.

المذهب الثالث : وهؤلاء يقيسون على المسموع من فُعال لكثرته دون مَفعَل لقلته[٦٢].

علة منع المعدول في العدد من الصرف

اختلف النحاة في علة منع هذه الألفاظ من الصرف.

فمذهب سيبويه والجمهور أنها ممنوعة من الصرف للعدل والوصفية[٦٣].

وعند ابن السراج أن العدل في الأعداد يكون من عدل اللفظ والمعنى، فمثنى وثلاث ورباع وأُحاد، عُدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى وكذلك أُحاد عن لفظ واحد إلى لفظ أُحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد أو أُحد، وخلاصة قوله : أنه لم ينصرف لأنه عُدِل في اللفظ والمعنى جميعاً[٦٤].

وقال الصيمري : ((ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة للعدل والصفة))[٦٥].

وعند الميمني[٦٦] أن المانع من الصرف للأعداد المعدولة : هو التأنيث والعدل، وعلته أن العدد يقلب فيه التأنيث على التذكير خلافاً للأصل، والخلاف في التأنيث. والعدل ظاهره قوله تعالى ﴿ مَثْنَى وَثُلاثَ ورُبَاعَ﴾ [النساء ٣] ففي هذه الآية قد جمعت اللغتان فُعال ومَفعل. والعلة اللازمة مع العدل هي الصفة، لأنك تقول : رجلٌ واحدٌ فتجريه صفةً (تصرفُه) ثم تعدله فتقول : أُحاد وموحد فيكون فيها الصفة والعدل[٦٧].

يقول ابن يعيش : ((والمانع له من الصرف على هذا، الوصف والعدل عن العدد المكرر، فأما الوصف فظاهر، وأما العدل : فالمراد بمثنى : اثنين اثنين، وكذلك ثُلاث ورُباع، فالعدل هنا يوجب التكرار فاذا قال : جاء القوم ثلاثُ ورُباعُ. فمعناه أنهم تَحزَّبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة))[٦٨].

وعند ابن الحاجب أن المانع من الصرف للأعداد هو تكرير العدل، لأنه معدول في اللفظ عن اثنين، وفي المعنى عن اثنين اثنين[٦٩].

وقد ذكر الرضي علة المنع عند الفراء. قال : ((والفراء يجيز صرف هذا المعدول إذا لم يجر على الموصوف))[٧٠]. وقال الرضي : وليس بوجه.

وكذلك ذكر رأي الكوفيين وابن كيسان : قال : ((وقال الكوفيون وابن كيسان : أن فيه العدل والتعريف، كما في ((عمر)) إذ لا يدخله اللام، وإذا أُجري على النكرة محمول على البدل))[٧١].

وقد خالف الرضي الذين قالوا بالمعرفة وهم الكوفيون وابن كيسان فقال : ((ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة، ولا شك أن فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً نحو : جاءني القومُ مثنى))[٧٢].

وذكر السيوطي علة المنع عند الزجاج فهو للعدل في اللفظ والمعنى ولا وصف فيها. ورأي الشنتمري الأعلم أنها لم تنصرف للعدل ولأنها لا تدخلها التاء فلا يقال ثلاثة ولا مثلثة فضارعت أحمر.

وعند الفراء أنها منصرفة مذهوباً بها مذهب الأسماء أي مُنكَّرة[٧٣] وهذا مخالف للجمهور. أُخر المعدولة

ذهب الخليل إلى أن هذه الصيغة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وقد جاءت على خلاف القاعدة فقال : ((إنما هي بمنزلة الطُول، والوُسط، والكُبر لا يكُنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام فيُوصف بهن المعرفة... فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لُكع حيث أرادوا يا لُكع))[٧٤].

وذهب المبرد إلى أن ((أُخَر)) من المعدول، ولولا العدل لانصرفت لأنها جمعُ أُخرى، فهي بمنزلة الظُلَمِ، ومثلها مما هو على وزنها الكُبرى والكُبَر.

ولأن أُخر معدولة عن آخِرِ. نحو قوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَر﴾[البقرة ١٨٥]. فأُخَر صفة الأيام وهي معدولة عن آخَرِ جمع أخرى أنثى أُخَر. وقياس فُعلى أفعل لا يكون إلا موصولاً بمن أو تلحقه الألف واللام. نحو قولك : هذا أفضلُ منكَ. وهذا الأفضلُ وهذهِ الفضلى.

فكان حدُّ ((آخر)) أن يكون معه من نحو : جاءني زيدٌ ورجلٌ آخَرُ والأصلُ ورجل آخرُ منه كما تقول أكبر منه أو أصغر منه وتقول ضربت رجلاً آخر. مبيناً أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بالمعنى[٧٥].

وقد بين الزجاج أن لفظة أُخر لا تنصرف حيث قال : ((والذي أذهب إليه أن أُخر اجتمع فيها أنها استعملت بغير ألف ولام وأدت عن حقيقة (آخر منك) فأدت عن معنى الصفة))[٧٦].

وذهب الصيمري إلى أن أُخر معدول عن الألف واللام، وكان الأصل أن يقال الأُخر بالألف واللام، لأن أفعل إذا حذفت منه (من) لزمته الألف واللام وتُثّي وجُمِع وأُنِّثَ نحو. الأفضل والفضلى والأفضلين والفُضلَيين والفُضَل نحو قوله : ﴿إِنَّهَا لأحدَى الكُبَر﴾ [المدثر ٣٥] ولا تُصرف أُخر للعدل والصفة وهي نكرة[٧٧]. وقد تبين لنا مما ذكر أن لفظة أُخر قد عُدِلَت عن الألف واللام لفظاً ومعنىً، ومما يوضح ذلك كون الموصوف بها لا يكون إلاَّ نكرة، وقد أشار ابن مالك إلى أن لفظة أُخر قد اختلفت عن لفظة مثنى المعدولة حيث لم يحدث لها أية زيادة ((وكان صفة إذا عُدِل عن لفظهما أن ينوي معناها مع زيادة كما نوي معنى اثنين في مثنى مع زيادة التضعيف، فلما عُدِل ((أُخر)) ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً))[٧٨].

الخاتمة

بعد أن تمَّ عرض الموضوع الذي حاولنا من خلاله إيضاح أهم جوانب الموضوع وآراء النحاة في ذلك وطرق معالجتهم للموضوع توصلنا إلى النتائج الآتية:-

١. إن سيبويه في كتابه قد بحث موضوع الممنوع من الصرف من الصفات بصورة متكاملة في مكان واحد وبمنهجيه دقيقه وهذا خلاف ما معروف عن كتاب سيبويه من أنه يدرس الموضوع في صورة متفرقة على أجزاء الكتاب ولهذا يمكن القول بأن من جاء بعده لم يزد عليه إلاَّ الاختلاف في المنهج.
٢. اتضح لنا أن أكثر النحاة مخالفة لما عليه الجمهور فيما يتعلق بجزيئات الموضوع هو الأخفش.
٣. وجدنا أن الزجاج قد ذهب مذهباً في تفسير جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة إذ بيَّن أنه مبنيٌّ وأنَّ الفتحة علامة للبناء فلو كان الاسم مبنياً كما ذهب للازمته حركةٌ واحدةٌ في جميع أحواله الإعرابية، وكيف يمكن أن يفسِّرَ رفع هذه الأسماء بالضمة؟.
٤. اتضَّح لنا أن النحاة حاولوا أن يجعلوا صيغة (أفعل) هي الأصل بالنسبة لصيغة (فِعلان) لكي يعللوا سبب مشابهتها للفعل ولذلك فإنهم اشترطوا فيها الشروط ذاتها التي ينبغي أن تتوفر في صيغة (أفعل) عند منعها من الصرف.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

الهوامش

(١) شرح الحدود النحوية ٦٠.
(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ٨٧/١.
(٣) همع الهوامع ٢٤/١.
(٤) المقتضب ٣٠٩/٣.
(٥) الاصول في النحو ٧٩/٢.
(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ١.

(٧) شرح المفصل ٥٧/١.

(٨) ينظر همع الهوامع ٢٤/١.

(٩) ينظر المصدر نفسه ٢٤/١.

(١٠) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٣٩/٢،وكشف المشكل في النحو لليمني ٤٢/٢ – ٤٣.

(١١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١ – ٢.

(١٢) اسرار العربية لأبي البركات الانباري ٢٢٣.

(١٣) الكتاب ٢٠٠/٣ – ٢٠١، وينظر المقتضب : ٣٣٩/٣.

(١٤) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ١١٢/١.

(١٥) المصدر نفسه ١١٢/١.

(١٦) ينظر معاني النحو ٢٨١/١.

(١٧) ينظر همع الهوامع ١١٦/١.

(١٨) الكتاب ١٩٣/٣.

(١٩) المصدر نفسه : ١٩٣/٣.

(٢٠) المقتضب ٣١٩/٣، وينظر التبصرة والتذكرة ٥٤٨/٢.

(٢١) شرح المفصل ٧٠/١،وينظر كتاب المجاس لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب ١٤٢.

(٢٢) شرح المفصل ٧٠/١.

(٢٣) ينظر أسرار العربية ٢٢٤.

(٢٤) شرح جمل الزجاجي : ٢١٤/٢.

(٢٥) كتاب المجالس : ١٤٢.

(٢٦) الكتاب ١٩٣/٣.

(٢٧) شرح المفصل ٦١/١، وينظر شرح كافية ابن الحاجب : ١٥٧/١.

(٢٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ٧.

(٢٩) الكتاب ١٩٤/٣.

(٣٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ٨.
(٣١) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢.
(٣٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٨.
(٣٣) التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢.
(٣٤) ينظر المقتضب ٣١٢/٣.
(٣٥) الكتاب ٢٠١/٣.
(٣٦) المصدر نفسه : ٢٠١/٣.
(٣٧) المصدر نفسه : ٢٠١/٣ – ٢٠٢.
(٣٨) همع الهوامع ١١٦/١، وينظر شرح الكافية ١٤٥٠/٣.
(٣٩) النحو الوافي ٢٢٠/٤ – ٢٢١.
(٤٠) ينظر الكتاب ٢٠٠/٣ – ٢٠١.
(٤١) المقتضب ٣٣٩/٣.
(٤٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٢٥/٢.
(٤٣) ينظر همع الهوامع ١١٦/١.
(٤٤) الكتاب ٢١٥/٣ – ٢١٦، وينظر المقتضب : ٣٣٥/٣.
(٤٥) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١.
(٤٦) ينظر شرح شذور الذهب : ٥٩٠.
(٤٧) الأصول في النحو ٨٥/٢ – ٨٦.
(٤٨) ينظر همع الهوامع ١١١/١.
(٤٩) احياء النحو ١٨٧ – ١٨٨. وينظر معاني النحو ٢٩١/٣.
(٥٠) ينظر شرح كافية ابن الحاجب : ١٤١/١.
(٥١) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١١٠/١ – ١١١.
(٥٢) ينظر همع الهوامع ١١١/١.
(٥٣) شرح الكافية : ١٤٣٩/٣.
(٥٤) ينظر همع الهوامع ١١١/١.

(٥٥) الأصول في النحو : ٨٨/٢.
(٥٦) الكتاب ٢٢٥/٣.
(٥٧) المقتضب ٣٨٠/٣ – ٣٨١.
(٥٨) الخصائص ١٨١/٣.
(٥٩) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤.
(٦٠) مجاز القرآن ١١٦/١.
(٦١) همع الهوامع ١٠٠/١ – ١٠١.
(٦٢) ينظر المصدر نفسه ٩٨/١ – ٩٩.
(٦٣) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣.
(٦٤) ينظر الأصول في النحو ٨٨/٢.
(٦٥) التبصرة والتذكرة ٥٦٠/٢.
(٦٦) هو علي بن سليمان الحيدرة الميمني ت هـ٥٩٩ صاحب كتاب : كشف المشكل في النحو.
(٦٧) ينظر كشف المشكل في النحو ٤٠/٢ – ٤١.
(٦٨) شرح المفصل ٦٣/١.
(٦٩) ينظر الايضاح في شرح المفصل ٩٦/١.
(٧٠) شرح كافية ابن الحاجب ١٠١/١.
(٧١) المصدر نفسه ١٠١/١.
(٧٢) المصدر نفسه ١٠١/١.
(٧٣) ينظر همع الهوامع ١٠٢/١.
(٧٤) الكتاب ٢٢٤/٣.
(٧٥) ينظر المقتضب ٣٧٦/٣ – ٣٧٧، وشرح شذور الذهب ٥٨٩.
(٧٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤١.
(٧٧) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٦٢/٢ – ٥٦٣.
(٧٨) همع الهوامع ٩٧/١.

المصادر

١. احياء النحو، ابراهيم مصطفى، ط٢، ١٩٩٢، القاهرة.
٢. اسرار العربية لابن الانباري تح وتعليق بركات يوسف هود، ط١ شركة الارقم ابن ابي الارقم، ١٩٩٩، لبنان.
٣. الأصول في النحو لابن السراج ت ٣١٦هـ، تح د. عبد الحسين العلي، ط٤، ١٩٩٩، مؤسسة الرسالة، لبنان.
٤. الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت٦٤٦هـ، تح الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد عبد الله، ط١، ٢٠٠٥، دار سعد الدين، دمشق.
٥. التبصرة والتذكرة، تح د. فتحي احمد مصطفى، ط١، ١٩٨٢، السعودية.
٦. الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ) تح محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون والثقافة العامة.
٧. شرح ابن عقيل عن ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين بن عبد الحميد، مطبعة دار الفكر، بيروت.
٨. شرح الحدود النحوية للفاكهي ٩٧٢هـ، تح د. زكي فهمي الالوسي، د.ط، جامعة بغداد.
٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ت ٧٦١هـ، تعليق عبد الغني الدقر، ط٢، ١٩٩٤، مؤسسة الرسالة، لبنان.
١٠. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ت ٧٦١هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
١١. شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستربادي ٦٨٦هـ، تقديم أميل بديع يعقوب ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، لبنان.
١٢. شرح الكافية الشافية لجمال الدين ابن مالك ت هـ٦٧٢، حققه وقدم له د. عبد المنعم احمد هويدي، دار المأمون للتراث.
١٣. الكتاب لسيبويه ت ١٨٠هـ، تح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤.كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت ٥٩٩هـ، تح هادي عطية، قطر، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٤.
١٥.ما ينصرف وما لا ينصرف لابي اسحاق ابراهيم الزجاج ت ٣١٦هـ، تح هدى محمد قراعة، القاهرة، مطابع الاهرام التجارية، ١٩٧١.
١٦.مجاز القران لابي عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠هـ، عرضه وعلق عليه د. محمد فؤاد، مكتبة الخانجي بمصر.
١٧.المجالس لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب (ت ٤٢٠هـ)، تح د. غانم قدوري حمد، ط١، دار عمار، الاردن، ٢٠٠٢.
١٨.معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠.
١٩.المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ، تح محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي القاهرة، ١٩٩٠.